أثر تطبيق نموذج القيمة العادلة في القياس المحاسبي على الابلاغ المالي
-دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية-

د. حديدي آدم
جامعة الجلفة -الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى بيان أثـــر استخدام محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وبالتالي على الإبلاغ المالي في القوائم المالية للبنوك، كما أن الدراسة تسعى إلى اكتشاف فيما إذا كانت البيئة المحاسبية الجزائرية توفر متطلبات تطبيـــق محاسبة القيمة العادلة، ولتحقيق هذه الأهداف تم إعداد إستبانة لتحديد أثر تطبيـــق محاســـبة القيمة العادلة على الإبلاغ المالي في البنوك التجارية الجزائرية.

الكلمات المفتاحية: القيمة العادلة، الملاءمة، الموثوقية، الإبلاغ المالي، البنوك التجارية الجزائرية.

Abstract :

This study aimed to demonstrate the impact of fair value accounting on the qualitative characteristics of accounting information and thus on financial reporting financial statements of banks. The study also sought to discover whether the Algerian accounting environment provides the available requirement of fair value accounting application, To achieve these goals, a questionnaire has been prepared to determine the impact of fair value accounting application on the financial reporting of financial statements in Algerian.

Key words: Fair value, pertinence, reliability, financial reporting, Algerian commercial banks commercial banks.

المقدمة:

1.تمهيد:

واجهت مهنة المحاسبة في تحقيقها لوظيفة القياس تحديات كبيرة عن اختيار الأســـاس للقياس المحاسبي فتعدد طرق القياس المحاسبي وجود الضعف الكبير الذي اعتراهـــا، أدى إلى ضعف في تمكين المحاسبة من تأدية الوظائف المطلوبة منها وأولها تقديم المعلومـــات الملائمة لمستخدميها، ولكن ذلك لم يمنع من البحث عن طريقة جديدة تحقق ما لم تســـتطيع تحقيقه، إذ فشلت في تقديم معلومات مفيدة لمن تحتاج لمخرجات المحاسبة، حيث تتمكن هذه الطريقة من الدفاع عن المحاسبة من حيث إمكانياتها في تقديم معلومات مفيدة لمن تحتـــاج

لمخرجات المحاسبة، حيث تتمكن هذه الطريقة من الدفاع عن المحاسبة من حيث إمكانيتها في تقديم معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

ولقد استخدمت التكلفة التاريخية لعدة عقود كمبدأ سائد للقياس المحاسبي، ثم برز من ينادي باستخدام القيمة العادلة من خلال كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية، ومجلس معايير المحاسبة المالية وذلك بإصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة والتي تركز في مضمونها على القيمة العادلة.

إن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، ليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئاً من الماضي، الذي ينحرف قليلاً أو كثيراً عن قيمته الحالية، من هنا بدأت انتقادات لم تنتهي لمبدأ التكلفة التاريخية،حيث إن الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في الحالات المختلفة.

ونتيجة لذلك، فقد بدأت الهيئات المحاسبية الدولية بالبحث عن بديل لتغطية الثغرات الموجودة الناتجة عن تطبيق التكلفة التاريخية، خاصة في معالجة الأدوات المالية ومشتقاتها، حيث تم التحول إلى مفهوم القيمة العادلة (Fair Value)، الذي أصبح أساساً ومقياساً هاماً للاعتراف وللقياس وللإفصاح عند المعالجة المحاسبية للعمليات المالية. وظهر هذا التحول عند إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) حول العرض والإفصاح للأدوات المالية، وكذلك المعيار رقم (39) حول القياس والاعتراف للأدوات المالية، والمعيار الدولي رقم (36) حول انخفاض الأصول، والمعيار الدولي رقم (40) حول الممتلكات الاستثمارية (لجنة معايير المحاسبة الدولية 2001).

ومن الجدير ذكره؛ بأن مجلس معايير المحاسبة الدولية قد قام بإصدار معيار رقم (07 IFRS) بتاريخ 18\8\ 2006 والذي يتعلق بالإفصاح عن الأدوات المالية، حيث سيعتبر هذا المعيار ابتداءً من 1\1\2007 البديل عن المعايير (IAS 30 ,32, 39) بحيث سيتم وضع كافة الإفصاح المطلوب عن الأدوات المالية في هذا المعيار الجديد، و استبدال الإفصاح الحالي المطلوب في المعيار (30) بالإفصاح المطلوب من خلال هذا المعيار، وأخيراً؛ إضافة إفصاح معين جديد عن الأدوات المالية على تلك المطلوبة أصلاً بالمعيار (32)، بحيث

يبقى الجزء المتبقي من المعيار (32) يتعامل فقط مع قضايا عرض الأدوات المالية في القوائم المالية.

2.إشكالية الدراسة:

من المعروف والبديهي بأن مخرجات النظام المحاسبي يجب أن تتمتع بما اتفق على تسميته بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية أي بالجودة، سواء كان النظام يدوي تقليدي أم محوسب، ومع بدء جميع الشركات في العالم تقريبا بشكل عام وفي الجزائر بشكل خاص الاتجاه لتبني معايير المحاسبة الدولية ومحاسبة القيمة العادلة ظهرت مجموعة من المتطلبات في ظل هذا التوجه لتطبيق محاسبة القيمة العادلة وهذا ما يجعلنا صياغة إشكالية هذه الدراسة فيما يلي:" **ما هي انعكاسات تطبيق نموذج القيمة العادلة على الإبلاغ المالي؟ وفيما تكمن صعوبات تطبيقها في البنوك التجارية الجزائرية؟**".

3.**فرضيات الدراسة:** تستند هذه الدراسة على فرضيتين أساسيتين تتمثل في:

- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق نموذج القيمة العادلة وزيادة جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الجزائرية؛
- لا توجد معوقات وصعوبات تحد من تطبيق نموذج القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية.

4.أهمية الدراسة:

لقد أحدث توجه العديد من هيئات البورصة العالمية والمجالس والمجامع والجهات المسئولة عن التشريعات المحاسبية في عدد كبير من الدول (كالولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا بالإضافة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية والدول التي اعتمدت هذه المعايير) نحو محاسبة القيمة العادلة إثارة اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين وظهور العديد من الدراسات والمقالات التي تؤيد أو تعارض هذا التوجه جزئيا أو كليا.

و يساهم تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية المقدمة لمختلف فئات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة وقابلة للفهم وذات موثوقية عالية، كما أنها تساهم في جعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة مع المعلومات للمنظمات الأخرى وبين القوائم المالية للمنظمة نفسها لفترات زمنية متعدد.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في بيان مدى نية البنوك التجارية الجزائرية الالتزام بمتطلبات القياس والإفصاح عن القيمة العادلة لممتلكاتها الرئيسية ومحافظ القروض، وبشكل خاص فان الدراسة تبحث عن أهم المشاكل التي تواجه البنوك التجارية الجزائرية لتطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة، وتحديد أهمية قواعد الإفصاح عن القيمة العادلة أو أي معلومة يمكن أن تفيد في تقدير هذه القيمة في التقارير المالية لهذه البنوك.

5.أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- إبراز أهمية قواعد الإفصاح بالقيمة العادلة في التقارير المالية للبنوك التجارية الجزائرية؛
- تسليط الضوء على مفهوم القيمة العادلة ومحددات ومزايا تطبيقها في المحاسبة المالية؛
- اثر مفهوم القيمة العادلة في الإفصاح المالي في القوائم المالية؛
- عرض نظرة تاريخية للنقاش المتعلق بالتكلفة التاريخية والحالية وبناء معايير وأسباب رئيسية لصالح استخدام سعر السوق كأساس لقياس القيمة العادلة؛
- موقف الجزائر من معايير محاسبة القيمة العادلة في ظل ركود السوق المالية؛
- دور معايير القيمة العادلة في تعزيز موثوقية القوائم المالية والمساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة للمستثمرين في البنوك التجارية الجزائرية.

6.نموذج الدراسة: ويمكن أن نحدد نموذج الدراسة من خلال تبين كل من المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ونوجزها فيما يلي:

- **المتغيرات المستقلة:** تتمثل في معايير محاسبة القيمة العادلة؛ أي كل معايير المحاسبة الدولية التي أقرت القياس والإفصاح أو العرض والاعتراف بالقيمة العادلة؛
- **المتغيرات التابعة:** وتتمثل في الخصائص النوعية وخاصة منها الموثوقية والملاءمة.

7.هيكل الدراسة: سنحاول أن شاء الله وبقدر الإمكان الإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف هذه الدراسة من خلال تقسيم هذه الأخيرة إلى ثلاثة محاور رئيسيه وهي:

اولا: مفهوم القيمة العادلة في الفكـــر المحاسبي.

I. : مبدأ التكلفة التاريخية ومبررات التوجه نحو القيمة العادلة

يعد مبدأ التكلفة التاريخية أحد المبادئ المحاسبية التي لازالـــت تتمســـك بهـــا النظريـــة المحاسبية في القياس المحاسبي ويعتبر من أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاســـبي المعاصر كأساس لتقويم كل من الأصول والخصوم، ويقوم مبدأ التكلفة التاريخية علـــى عـــدة مبررات، حيث توفر درجة كبيرة من الموضوعية في القياس حيث تكون الأرقام قابلة للمقارنة وتسهل عملية التحقق بدقة من بيانات التكلفة التاريخية وبالتالي إعطاء درجة عالية من الثقة في المعلومات المحاسبية، وقد استمر استخدام التكلفة التاريخية كأساس للقياس والتســـجيل نظـــرا لاعتماده على وقائع حدثت بالفعل ومؤيدة بالمستندات وغير عرضة للاختلافات فـــي التقـــدير والحكم الشخصي، ويسهل التحقق منها، وتقاس بما دفع مقابلها من مبالغ نقدية أو ما يعادلها في وقت حدوثها، كما أن الصفة المميزة للتكلفة التاريخية هي أن القيمة النقدية الدالة للقيمة التبادلية للعملية تمثل المصدر الرئيس لقياس القيمة. (اسانيوس، بدر نبيه، 2002، ص ص 135–155)

وبالرغم من تلك المبررات التي يقوم على أساسها مبدأ التكلفة التاريخيـــة، واتســـاقه مـــع الفروض والمبادئ المحاسبية، إلا أنه أثار كثيرا من الانتقادات حول محدودية فائدة اســـتخدام القوائم والتقارير المالية الناتجة عنه، خصوصا الانتقاد بعدم ملائمة المعلومـــات المحاســـبية لاتخاذ القرارات، ويقصد بذلك في حالات التضخم حيث إن القيم التاريخية تصبح غير واقعية وبالتالي لا تمثل القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للمؤسسات الاقتصـــادية، فضـــلا عـــن صعوبة المقارنة بين المراكز المالية خلال عدة فترات محاسبية متتالية، خاصـــة مـــع تغيـــر الظروف الاقتصادية التي تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشـــكل مســـتمر،وتغير القوة الشرائية لوحدة النقد هذا وبعد تزايد انتقادات مستخدمي البيانات والمعلومات المالية لمبدأ التكلفة التاريخية وضعف ثقتهم في المعلومات المالية المعدة على أساسه، بدأ التوجـــه نحـــو محاسبة القيمة العادلة، وقد اعتبر استبدال قياس محاسبة التكلفة التاريخية التقليدية بالقياس على أساس القيمة العادلة مسألة مهمة، وذلك في ضوء أولويات الخصائص الواجب توفرهـــا فـــي المعلومات وخاصة الموثوقية والملائمة والحيطة والحذر. **(خالد عبد الرحمان، 2011، ص19.)**

وفي هذا الصدد أشار مجلس معايير المحاسبة الدولية في الفقرة 110 من إطـــار معـــايير المحاسبة الدولية إلى " أن اختيار أساس القياس لغرض المحافظة على رأس المال يحـــددان

النموذج المحاسبي الواجب استخدامه في إعداد البيانات المالية، وبالتالي على الوحدة الاقتصادية السعي لتحقيق التوازن بين الملائمة والموثوقية ." لذلك فإن المقاييس والإفصاحات التي تستند إلى نموذج القيمة العادلة أخذت في التوسع والانتشار بشكل متزايد في إطار الإبلاغ المالي وفي التطبيق العملي المحاسبي، من خلال استخدام أساليب جديدة لتقدير وقياس بنود حسابات القوائم المالية، ومن ثم الإفصاح عنها سواء في صلب قائمة الدخل أو في صلب الميزانية أو ضمن السياسات المحاسبية.

إن مبررات العدول عن مبدأ التكلفة التاريخية صاحبها مبررات لتطبيق البديل والتوجه إلى تطبيق محاسبة القيمة العادلة ولعل من أهم هذه المبررات نجد ما يلي: **(خالد عبد الرحمان، 2011، ص ص 22-23.)**

إن المحاسبة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية لا تصلح لأن تكون أساسا مناسبا للقياس المحاسبي لأنها لم تعد قادرة على إعطاء المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والتي تطلبها الأطراف المختلفة المستخدمة لها من هنا أصبح من الضروري البحث عن مقاييس ، أخرى بخلاف مبدأ التكلفة التاريخية حتى ولو اقتضى الأمر إلى التنازل عن الموضوعية بمعناها التقليدي؛

1.إن تطبيق التكلفة التاريخية يؤد ي إلى أخطاء في قياس الدخل بسبب فرض ثبات وحدة النقد في ظل الارتفاع العام لمستوى الأسعار، حيث تصبح وحدة القياس المستخدمة غير متجانسة بالنسبة للعمليات والفترات المالية بسبب التغير في قيمتها والنظر إلى تدنى قيمتها وقوتها الشرائية، وبالتالي فإن المحاسب يقوم بجمع وطرح قيم وأحداث وعمليات مالية كما لو كانت ذات قوة شرائية واحدة على الرغم من اختلاف قوتها الشرائية مثلما هو الحال في حالة جمع أو طرح الدينار من الدولار دون إجراء عمليات التحويل، الأمر الذي يتسبب في عدم دلالة القوائم المالية، وعدم إمكانية استخدامها في عقد المقارنات فيما بينها؛

2.-إن إتباع مبدأ التحقق بمفهومه التقليدي وفقا للتكلفة التاريخية يؤدي إلى حدوث أخطاء في توقيت الإثبات (الاعتراف المحاسبي) بالتغيرات في القيمة، حيث تكون نتائج الأعمال عبارة عن خليط من الدخل الخاص بالفترة المالية والدخل الذي تم اكتسابه حاليا والذي لم يتحقق في الفترات السابقة؛

3.أن القياس المحاسبي وفقا لمبدأ التاريخية يكون صالحا وقت الحدث حيث إنها تعتمد على معلومات تاريخية في حسابها للتكاليف والأرباح و أن الأسعار التي دفعت في لماضي تتجاهل التغير وبالتالي فلا يمكن أن تكون أداة توجيه للأداء وبناء التوقعات المستقبلية؛

4.إن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى تشويه نتائج القياس المحاسبي بسبب تجاهل التغير في قيمة وحدة القياس المحاسبي مما يؤدي إلى عدة مشكلات أهمها:

أ. اتخاذ قرارات خاطئة سواء من قبل الإدارة أو مستخدمي القوائم المالية بسبب ما تظهره من تحليلات غير صحيحة كالعائد على الاستثمار، وتسعير الإنتاج، والتمويل وتحديد تكاليف الإنتاج؛

ب. دفع ضرائب على أرباح صورية قد لا تكون متحققة؛

ج. توزيع جزء من رأس المال على شكل أرباح غير متحققة فعلا؛

د. عجز الوحدة الاقتصادية عن إحلال أصول ثابتة جديدة محل الأصول الثابتة المستهلكة مما يؤدي إلى تراجع الطاقة الإنتاجية للمؤسسة.

II. مفهوم القيمة العادلة

يعرف البعض القيمة السوقية العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع أصل ما عند وجود رغبة وقدرة مالية بيم مشتري وبائع وذلك في ظل عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية أو الإفلاس أو ظروف احتمالية.

كما يعرفها البعض الأخر بأنها السعر الذي يتم من خلاله تحويل أصل ما من بائع راغب في البيع ومشتري راغب في الشراء، وكلاهما لديه القدرة على الوصول إلى جميع الحقائق ذات الصلة ويعمل بحرية واستقلال.

كما أن أشهر تعريف للقيمة السوقية العادلة هو دلك التعريف الذي وضعته مصلحة الإيرادات الأمريكية في مارس 1959 والذي يعرف بأنها(السعر الذي يجعل الملكية تتبدل بين مشترى راغب في الشراء وبائع راغب في البيع حينما لا يكون الأول مكره على الشراء ولا يكون الثاني مكره على البيع، وان يكون لدى كلا الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية) .

كما عرفتها لجنة معايير التقييم الدولية (IVSC) في المعيار الثالث الخاص بتقييم الأصول لأغراض إعداد القوائم المالية والحسابات المرتبطة بها كما يلي : " هي مبلغ

تقديري يمكن في مقابلة تبادل أصل في تاريخ التقييم بين مشترى وبائع راغبين في عقد صفقة، وفي ظل سوق محايد بحيث يتوفر لكل منهما المعلومات الكافية وله مطلق الحرية وبدون وجود إكراه على إتمام الصفقة ". **(Sterling Robrt R , 1975, pp 42-43.)**

وتعرف القيمة العادلة في ظل معايير المحاسبة الدولية بأنها: " المبلغ الذي يمكن أن يتبادل بها صل ما بين مشترى وبائع يتوافر لدى كل منهما الدراية والراغبة في إتمام الصفقة، وتتم الصفقة في إطار متوازن، وتعرف الصفقة المتوازنة في هذا الإطار بأنها صفقة تتم بين أطراف غير ذوي علاقة آو تبعية وتتم بين مشترى راغب وبائع راغب وكلاهما يعمل للحصول على اكبر منفعة لنفسه، ويبنى التسعير في مثل هذه الصفقات على أسس القيم السوقية العادلة، وذلك لان التفاوض يتم على أفضل الشروط وفي ظل ظروف طبيعية".

وحددت لجنة معايير المحاسبة الدولية التابعة للإتحاد الدولي للمحاسبين مفهوم القيمة العادلة في العديد من معايير المحاسبة التي أصدرتها (IAS No. 30, IAS No. 32. IAS No.38 . IAS No. 39 , IAS No. 40 , IAS No. 41) المبلغ الذي يمكن أن تتم مبادلة الأصل به، أو سداد الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل علي أساس تجاري بحت. **(1972, , (Sterling Robrt R pp 198-200.**

ويعرف القاموس الخاص ببيان المفاهيم رقم(7) لمجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي القيمة العادلة لأصل ما أو التزام ما بهذه الطريقة: "هي المبلغ الذي يمكن بيه شراء أو (تحميل) أصل ما (أو التزام) أو بيعه (أوتسويته) في صفقة حالية بين الطرفين راغبين في إتمام الصفقة أي بخلاف البيع الجبري أو التصفية"

وهذا التعريف بسيط ومناسب بشكل معقول، فالقيمة العادلة هي سعر يوافق عليه طرفان في صفقة تبادل وهذا سهل بدرجة كافية عند وجود أسواق مستقرة، ولكن ما الموقف عندما لا توجد أطراف مستعدة لشراء أصول المؤسسة أو يتحملوا التزاماتها؟ وكيف يمكن لمحاسب أن يقوم بتقييم معقول للقيمة العادلة؟. ويتضح من التعاريف السابقة أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على نقطتين أساسيتين وهما: **(Sterling Robrt R , 1972, p 200.)**

النقطة الأول: الأطراف الداخلة في الصفقة، ويفترض توافر مايلي:

1.أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة: فأحد الجوانب الهامة للطريقة التي تفسر بها القوائم المالية هي أن الصفقات والعمليات عادة ما تتم على أساس متوازن بمعنى أن الصفقة تمت بين طرفين مستقلين، وكلا منها يسعى للتفاوض على أحسن شروط يمكن الحصول عليها؛

2.أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة في عقد الصفقة ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة، ولا توجد معلومات هامة لدى طرف دون الآخر، وهو الأمر الذي يطلق عليه عدم تماثل المعلومات.

النقطة الثانية: الظروف التي تتم فيها الصفقة، حيث يشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية (عادية)، فالصفقات التي تتم مثلا في ظل ظروف التصفية لا تعبر عن القيمة العادل، لأن البائع يكون مجبرا على البيع وكلما زاد ضغط الوقت للعثور على مشتري كلما زاد التحريف عن القيمة العادلة.

ثالثا: متطلبات محاسبة القيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولي

أن توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو استخدام متزايد لمفهوم القيمة العادلة، وعملية قياس الأصول والالتزامات بقيمتها العادلة هو محور البحث والاهتمام حاليا ولاسيما في البلدان التي تبنت معايير المحاسبة الدولية مؤخرا، وقد تضمن العديد من معايير المحاسبة الدولية الصادرة حتى الآن (وعددها 41 معيارا) مفهوم القيمة العادلة بشكل أو بأخر، ويمكن تقسيم البنود التي أشارت إلى هذا المفهوم إلى الأقسام التالية:

1.متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة؛

2.قواعد الإفصاح عن القيمة العادلة؛

3.متطلبات الإفصاح عن معلومات تساعد في تقدير القيمة العادلة.

وتهدف هذه المتطلبات إلى مواكبة تطور حاجات مستخدمي البيانات المالية، في ظل التطور الصناعي والتكنولوجي، وظهور الشركات العملاقة، وانفتاح الأسواق العالمية وحرية حركة رؤوس الأموال عبر العالم، مما ترتب عليه طلب متزايد على المعلومات وخاصة المالية منها لاتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة. ولقد بينت بعض الدراسات أن القيمة العادلة تعتبر مفيدة إذا كان لها قوة تقديرية لقيمة الأسهم السوقية للمؤسسة، وحتى

يتحقق ذلك لابد أن تقدم هذه القيمة المحاسبية معلومات ملائمة للمستثمرين لتقييم المؤسسة، وأن تكون هذه القيمة مقاسه بشكل موثوق. وبالتالي فإن المؤسسة يجب أن تتبنى باستمرار تقييم نشاطها وعملياتها في ضوء تحركات أسعار السوق للموارد، سواء أكانت مدخلات أم مخرجات لهذه الأنشطة والعمليات.

ومن هنا فقد كان هناك توجه واضح من مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنه حتى ولو لم يكن هناك مقدرة على تحديد القيمة العادلة لأي بنود ليتم الاعتراف به بهذه القيمة في القوائم المالية أو الإفصاح عنها في الإيضاحات المرفقة، فأنه يتم تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات أخرى قد تكون مفيدة في تحديد القيمة العادلة للبند موضوع البحث أو القياس. **(نعيم سابا خوري، 2006، ص ص 07-11)**

وبناء على ما سبق سنحاول تحديد قواعد الإفصاح ومتطلباتها لتي قد تفيد في تقدير القيمة العادلة لأي أصل أو التزام أو قد تكون لها دور مؤثر في تحديد القيمة السوقية للأدوات المالية للمؤسسة (البنوك التجارية) وقد تم تضمين هذه المتطلبات والقواعد ضمن مؤشر الإفصاح عن القيمة العادلة أو أي معلومة تفيد في تقدير القيمة العادلة والمعتمد في هذه الدراسة ومن بين هذه المتطلبات ما يلي: **(نعيم سابا خوري، 2006، ص 13)**

1.كافة قواعد الإفصاح ومتطلباته التي تضمنت أظهار أي انخفاض في قيمة الأصول؛

2.البنود المتعلقة بمحافظ التسهيلات لدى البنوك، والتي من الممكن الاستفادة منها في تقدير القيمة الممكن تحصيلها من الديون، ومثال على ذلك الإفصاح عن الديون المعدومة، والمبالغ المستردة منها والقروض التي لا يحتسب عليها فوائد؛

3.المخاطر التي تتعرض لها البنوك أو أي إجراءات قامت بها للتحوط لهذه المخاطر؛

4.إفصاح عن طبيعة التغير المادي في التقديرات المحاسبة وقيمته؛

5.الإفصاح على أية تعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لما لهذه التعاملات من أثر على تحديد السعر السوقي للسهم، خاصة إذا ما ارتبطت هذه التعاملات بمخصصات ديون مشكوك في تحصيلها أو أقساط قروض مستحقة؛

كما يمكن من خلال الجدول التالي أظهار أهم متطلبات الاعتراف ببنود القوائم المالية بالقيمة العادلة في البنوك التجارية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية:

الجدول رقم01: متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.

رقم المعيار	البيان	متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة
18	البيع	الفقرة 09: يجب قياس الإيرة بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المقابل للاستلام
22	تجميع المشروعات	الفقرة 11: التعرف على المشروع المشتراة في حالات عدم الحصول، فإنه المشروع ذا القيمة العادلة الأكبر هو المشتراة؛ الفقرة 15: يجب أن تكون القيمة العادلة متقاربة للمشروع عند الهدف حتى يتحقق أحد شروط تعرف مشاركة مشابهة في المخاطر والمنافع؛ الفقرة 31: معالجة نقطة الترجيح: تشكل القيمة العادلة للأصول و التزامات محصلة المشتراة –ربحه في حدود حصة المشتراة –جزاء من قياس الأصول والتزامات قابلة للتعريف المعترف بها؛ الفقرة 34: المعالجة البديلة المسموح بها: يجب قياس الأصول والتزامات القابلة للتعريف المعترف بها بقيمتها العادلة بتاريخ التملك.
30	الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة	الفقرة 24: يجب على البنك إظهار القيمة العادلة لكل مجموعة من بياناته المحاسبية المختلفة سواء كانت مرجحات أو مكتربات كما ينص على ذلك المعيار المحاسبي الدولي 32 "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض". والمعيار المحاسبي الدولي 39 "الأدوات المالية: الإعتراف والقياس".
32	الأدوات المالية: الإعتراف والقياس	الفقرة 51: في حالة التخلص من أصل مالي بأكمله، ونتج عن ذلك أصل مالي أو التزام مالي جديد، فيجب الاعتراف بهذا الأصل أو الالتزام الجديد بالقيمة العادلة؛ الفقرة 69: بعد الاعتراف المبدئي، يجب قياس المرجحات المالية بما فيها المشتقات بالقيمة العادلة، ماعدا القروض والمدينون والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والأصول المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بدرجة أكبر؛ الفقرة 91: إذا توفي مقياس موثوق لقيمة العادلة لأصل، ولم يكن ذلك ومتوفرا سابقا، فإنه يجب إعادة قياس هذا الأصل بالقيمة العادلة؛ الفقرة 93: بعد الاعتراف المبدئي، يجب قياس المكتربات المحتفظ بها للمتاجرة أو الناتجة عن المشتقات ذات غايات التوجيه بالقيمة العادلة.
40	الاستثمارات العقارية	الفقرة 24: يترجب على المشروع اختيار نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة لسياسة محاسبية لقياس كل العقار في أن تطبق السياسة المختارة على كل ممتلكات الاستثمارية؛ الفقرة 19: يجب على المشروع أن يختار نموذج القيمة العادلة الاستثمار في عقاره، التي تمتلك لسياسة الممتلكات الاستثمارية حتى لو أصبحت المعاملات السوقية أقل نشاطا، أو أسعار السوق أقل توفرا؛ الفقرة 54: إذا تم تحويل ممتلكات استثمارية مقيمة بالقيمة العادلة إلى ممتلكات مشغولة من قبل المالك، تعتبر التكلفة المثبتة لهذه الممتلكات هي القيمة العادلة بتاريخ التحويل؛ الفقرة 55: إذا تم تحويل ممتلكات مشغولة من قبل المالك إلى ممتلكات استثمارية، تثبت القيمة العادلة في تاريخ التحويل.
41	الزراعة	الفقرة 10: أحد شروط الاعتراف بالأصل البيولوجي أو المحصول الزراعي أن يكون من الممكن قياس قيمته العادلة أو تكلفته بشكل موثوق؛ الفقرة 12: يجب قياس الأصل البيولوجي عند الاعتراف المبدئي في تاريخ كل ميزانية عمومية بمقدار قيمته العادلة مخصوما منها تكاليف المقدرة عند نقطة البيع؛ الفقرة 13: يجب قياس المنتج الزراعي المحصود من الأصل البيولوجي بمقدار قيمته العادلة مخصوما منها تكاليف المقدرة البيع عن نقطة الحصاد.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نصوص كل معيار من معايير المحاسبة الدولية.

ثانيا: علاقة محاسبة القيمة العادلة بالإبلاغ المالي

أعلن مؤخراً مجلس معايير المحاسبة الدولي IASB ومجلس المعايير المحاسبة المالية FASBعن تشكيل مجموعة استشارية عليا يرأسها كل من رئيس هيئة سوق المال الهولندية السيد HANS HOOGERVOSTوالمفوض السابق لرئيس هيئة سوق المال الأمريكية SECالسيد HARVEY GOLD SCHMID والتي شملت كذلك عداداً من

الأعضاء من فئات المستثمرين، المراجعين، ومستخدمي القوائم المالية وقد أنيط بهذه اللجنة مهام تحديد القضايا المتعلقة بإعداد القوائم التقارير المالية في ظل الأزمة المالية وتم تشكيل المجموعة بهذا الشكل كي تضمن أن قضايا إعداد التقارير المالية في ظل الأزمة المالية العالمية تنافس بشكل منسق على مستوى عالي جدا وأن كلاً من مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية سيلتزم بتوصياتها التزاماً كاملاً وهدفت هذه المجموعة إلى تحقيق هدفين هما: **(سيد عبد الفتاح، 2009، ص 513)**

1.تطوير معايير عالمية لإعداد قوائم وتقارير مالية تتمتع بدرجة عالية من الشفافية؛

2.إعداد الآليات ودلائل الإرشاد المناسبة للتطبيق.

هذا وقد أكدت إحدى الدراسات (DIFABIO, 2009) أنه يجب الاستمرار باستخدام معايير القيمة العادلة وبشكل مكثف وبغض النظر عن أي أزمات وخصوصاً أن لها دورا لا يستهان به في إضفاء الشفافية على معلومات القوائم المالية، وتم الاستشهاد بهذه الحقيقة على نتائج الاستفتاء الذي تم من قبل اتحاد المستثمرين العالمين لـ 597 مستثمر، والذي أشار إلى:

1.أن 79% من المستثمرين لا يؤيدون وقف التعامل بمعايير القيمة العادلة؛

2.أن 85% من المستثمرون يعتقدون أنه في حالة إيقاف استخدام معايير القيمة العادلة سوف يكون له أثر مباشر على تدني الثقة في جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية.

أشارت إحدى الدراسات (MARKOWITZ, 2009) إلى أهمية مبدأ التحفظ المحاسبي ففي التقارير المالية حيث أشارت الدراسة إلى أن المهتمين بالأزمة المالية العالمية تجاهلوا ذكر علاقة المحاسبة والتحليل المالي في الأزمة، بحيث يمكن القول أن مبدأ التحفظ المحاسبي يعتبر من أهم المبادئ المحاسبية لتأثيره المباشر على إعداد التقارير المالية ومساهمته في تحقيق شفافية الإفصاح التي تسع هيئات سوق المال لإلزام الشركات لتطبيقها، وأوصت الدراسة بأنه يجب العمل على ضرورة الاعتماد على التحليل الأساسي الذي يعتمد على حقائق تاريخية لكل شركة مستمدة مت تقارير مالية ذات موثوقية.

كما أكدت دراسة (شنوف شعيب، 2009) على أهمية الاعتماد على عدد محدود من المؤشرات المحاسبية التي تتميز بالملائمة مع التركيز على القدرة التنبؤية للمعلومات الناتجة

عن تلك المؤشرات، والقدرة على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوافر في العديد من النسب المحاسبية الأخرى بحيث يمكن الاستعانة بنسب محددة عند تقييم قطاع صناعي معين بدلاً من استخدام عدة نسب لتحقيق نفس الغرض.

وأكدت الدراسة على أنه يجب السعي في ظل الأزمة المالية العالمية إلى بناء نموذج كمي تنبؤي يتوافق مع متطلبات سوق الأوراق المالية ويتلاقى أوجه القصور التي شابت بناء النماذج الكمية المماثلة والواردة بالفكر المحاسبي المعاصر وخاصة في مجال التحليل المالي المتقدم.

وركزت الدراسة على مقومات هذا النموذج بحيث يعتمد على تحليل القوائم المالية من خلال عدد من النسب المالية التي يعتمد عليها هذا النموذج حيث تتضمن بعض النسب المحاسبية التي تشير إلى مدى تعرض الشركات المساهمة للأزمات المالية وخاصة تلك الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية، ومن أهم هذه النسب مايلي: **(سيد عبد الفتاح، 2009، ص 516)**

1.نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية وانخفاض النسبة يقترن بوجود أزمة مالية؛

2.نسبة حقوق الملكية إلى رأسمال المدفوع وزيادة النسبة يفصح عن وجود أزمة مالية؛

3.نسبة الربح من العمليات الأخرى إلى صافي الربح الكلي وترتفع هذه النسبة في أوقات الأزمات المالية.

كما أشارت دراسة (SILVEERS, 2009) إلى تبني مجلس المعايير المحاسبة الدولية ما يعرف بمفهوم القيمة السوقية للقيمة العادلة، وهي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام بين أطراف التعامل ممن لديهم الرغبة في التبادل وعلى بينة من الحقائق، وتكون المعاملات في ظل منافسة حرة بما يحقق خاصية الملائمة، وفي هذه الحالة تكون القيمة العادلة المقياس الأكثر ملائمة.

وهذا يعني أن معايير التقارير المالية الدولية IFRS تتضمن عملية الاعتراف بالأصول والخصوم والتي تقاس مبدئيا على أساس التكلفة التاريخية ثم يعاد قياسها والاعتراف بيها على أساس القيمة العادلة. فإذا أمكن تحديدي القيمة العادلة للأصول والخصوم بدرجة كافية من الملاءمة يعد أمرا جوهرياً في ظل مفهوم الدخل الشامل حيث أن أي تعديل في القيمة العادلة سوف يترجم مباشرة إلى أرباح أو خسائر في تقيم أداء المؤسسة.

وناقشت دراسة أخرى(greuning, 2009) أهمية معايير التقارير المالية الدولية بالنسبة للمستثمرين والمقرضين، حيث ينصب اهتمامهم على تقدير صافي قيم التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة. وتكون المعلومات الناتجة عن نموذج القيمة العادلة أكثر ملائمة لما تملكه من قدرة تنبؤية أعلى عند تقدير تلك القيم.

كما أيدت دراسة (د. خالد حسين، 2009) قياس بنود القوائم المالية على أساس القيمة العادلة حيث أنها المقياس الأكثر ملائمة لتقارير عن قيم الأصول والخصوم التي يتم تداولها من قبل المؤسسة، وأن القيمة العادلة للأصول التي تملكها المؤسسة أو المتاحة للبيع هي القيمة الملائمة. بالرغم من أن الدراسة تضمنت تساؤل عن معنى تقييم المؤسسة وفقا للتغيرات في قيم الأصول والخصوم التي لا تنوى المؤسسة الاتجار بها.

وبمكن أن نعرض استكمالاً لتوكيد العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وجودة التقارير من خلال عرض علاقة محاسبية القيمة العادلة بأهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية الواجب توافرها في التقارير المالية كما يتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم 02: علاقة محاسبة القيمة العادلة بأهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية

الخصائص	الملائمة	الموثوقية	الثبات	القابلية للمقارنة
نموذج القيمة العادلة	1.يقصد بها ملائمة المعلومات للتوقيت المناسب أو التبوء بالمستقبل أو التقييم الارتدادي وإمكانية التحقق من التوقعات؛ 2.تطبق معلومات القيمة العادلة بشكل أوسع في النشاط التجاري لتحديد الوضع المالي للمشروع وفي اتخاذ قرارات حول أدوات مالية منفردة، كما أنها ملائمة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي المعلومات المالية فهي تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لهذه الأدوات؛ 3.عدم ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في ظل التضخم إذا كانت معدة وفقا لأساس التكلفة التاريخية، ويعد هذا الأساس غير صالح ولذلك يتم التوجه إلى القيمة العادلة حيث يتم الاستعانة بطرق تتضمن تحيناً يعكس آثار التضخم وتأخذ في الحسبان التغير في المستوى العام للأسعار.	1.يقصد بها نوعية المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تتوافر فيها ثلاثة سمات هي القابلية لتحقق والصدق والحياد؛ 2.ويمطابقة خصائص الموثوقية على المعلومات المحاسبية التي توفرها القيمة العادلة يلاحظ أنها تتحقق بشرط توافر مقومات الأسواق النشطة لكافة العناصر المحاسبية؛ 3.وعلى الجانب الآخر يمكن القول أن هناك الكثير من عناصر الأصول والالتزامات ليس لها سوق نشطة الأمر الذي يجعل تقديرات القيمة العادلة ذاتية مما يزيد عدم دقة التقارير المالية وجودتها وتفقد معها الموثوقية بأركانها الثلاثة لاعتمادها على التقدير الشخصي.	3.يقصد بها تطبيق المؤسسة نفس المعالجات المحاسبية على نفس الحدث من فترة لأخرى ولا يمنع من تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدم من فترة لأخرى إذا ثبت أفضلها وملاءمتها بشرط الإفصاح عن طبيعة ومبررات هذا التغيير وأثره على القوائم المالية؛ 4.وبالتطبيق على محاسبة القيمة العادلة يلاحظ تعدد نماذج أو مداخل تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات فمن تكلفة الإحلال إلى صافي القيمة الحالية وصافي التدفقات النقدية المستقبلية إلى غير ذلك يجعل طرق القياس متنوعة كما أن تطبيق النموذج المختلط لا يؤدي إلى تحقيق خاصية الثبات.	1.يقصد بها قابلية المعلومات المحاسبية الخاصة بالمؤسسة معينة للمقارنة بمعلومات مماثلة عن مؤسسة أخرى مماثلة في نفس الفترة المالية أو على مستوى نفس المؤسسة لعدد من الفترات المالية. 2.ترتبط خاصية الثبات والقابلية للمقارنة فيما وجهان لعملة واحدة وبما أن المعلومات المحاسبية عن القيمة العادلة تفتقد للثبات فهي بذلك تفتقد القابلية للمقارنة وذلك بسبب تعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة لعناصر الصول والالتزامات المالية. نتيجة تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداء المالية وخاصة عند تعدد أساليب التقييم المستخدمة.

المصدر: سيد عبد الفتاح صالح حسين، **تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية**، "**مجلة الفكر المحاسبي**"، جامعة عين شمس، مصر، العدد الثاني، ديسمبر 2009

ثالثا: الدراسة الميدانية

تعد الدراسة الميدانية التي اتبعنا فيها أسلوب الوصفي التحليلي بهدف التعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وجعلها أكثر ملاءمة لمتخذي القرارات وإشكالية تطبيقها البنوك التجارية الجزائرية. والبحث كذا على أهم الصعوبات التي تواجهها في تطبيق نموذج القيمة العادلة.

I. مجتمع الدراسة وعينتها

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر والبالغ عددها 20 بنكاً تجارياً منها 06 بنوك عمومية، وبنك مختلط و13 بنك خاص أجنبي. **(طاهر لطرش، 2013، ص 385).**

1.عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من البنوك العامة والخاصة العاملة في الجزائر والتي يمكن توضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: عينة الدراسة.

البنوك العامة	البنوك الخاصة
البنك الخارجي الجزائري.	بنك العرب الجزائر.
البنك الوطني الجزائري.	سيتي بنك.
بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	بي أن بي باريبا الجزائر.
بنك التنمية المحلية.	بنك الخليج الجزائر.
القرض الشعبي الجزائري.	بنك السلام الجزائر.

المصدر: من إعداد الباحث

وقد عمدنا إلى توزيع الاستبيان وجمعها إذ تم توزيع 47 استبيان على رؤساء أقسام المحاسبة للبنوك والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي، وقد بلغ عدد الاستبيانات المسترجعة 38 استبان وهي تمثل 80.85% من الاستبيانات الموزعة وقد تم استبعاد 3 استبيانات نظرا لعدم اكتمال تعبئة المعلومات فيها.

وبذلك استغرقت العينة على 35 مستجيبا بنسبة 74.47% من المجتمع الكلي.

الجدول رقم 04: الاستبيانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل.

مجتمع الدراسة	الإستبيانات الموزعة		الإستبيانات المستردة		إستبيانات التحليل	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
البنوك التجارية الجزائرية	47	%100	38	%80.85	35	%74.47

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الاستبيان.

2.أداة الدراسة: قمنا بتطوير استبانه حسب ما تقتضيه متغيرات الدراسة وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي.

موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

حيث تكونت الاستبانة من ثلاثة أجزاء كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 05: أقسام الاستبانة والأسئلة التي تقيس كل متغير من متغيرات الدراسة

أجزاء الاستبيان	المتغير	الأسئلة التي تقيس المتغير
الجزء الأول	التخصص العلمي. المؤهل العلمي. المسمى الوظيفي. سنوات الخبرة في العمل المصرفي.	(1) (2) (3) (4)
الجزء الثاني	مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية في ظل تطبيق القيمة العادلة.	(21 – 7)
الجزء الثالث	المعوقات التي تحد من تطبيق القيمة العادلة.	(36 – 22)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

اختبار الثبات: وللتأكد من مدى صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة للدراسة الحالية تم اختبار مدى الاعتمادية عليها باستخدام معامل "كرونباخ آلفا" وقد بلغت درجة الاعتمادية لهذه الاستبانة حسب "كرونباخ آلفا" نسبة 95% وهي نسبة ممتازة جداً إلى اعتماد

نتائج هذه الدراسة إذ أن النسبة المقبولة لتعميم نتائج مثل هذه الدراسات هي 60% والجدول التالي يمثل معاملات الثبات لمتغيرات هاته الدراسة. ولقد تم إعطاء الوزن النسبي وفق المقياس الآتي:

الوسط الحسابي	الوزن النسبي
5 ــ أكثر من 4	تأييد مرتفع جدا
4 ــ أكثر من 3	تأييد مرتفع
3 ــ أكثر من 2	تأييد متوسط
2 ــ أكثر من 1	تأييد متدني
1 فأقل	تأييد متدني جدا

المصدر: من إعداد الباحث.

وتم إيجاد مجموع التكرارات من خلال إيجاد مجموع (عدد إجابات كل بديل X وزن كل بديل). حيث أعطيت الإجابات (موافق بشدة، موافق، غير متأكد، غير موافق، غير موافق بشدة) الأوزان (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي.

أساليب تحليل البيانات: لأغراض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تمت الاستعانة بالبرنامج الإحصائي SPSS20 حيث تم استخدام:

أ. الوسط الحسابي والنسب المئوية؛

الانحراف المعياري Standard Déviation لقياس درجة التشتت؛

تم استخدام اختبار Wilcoxon Signed Ranked Test لاختبار فرضيات الدراسة.

II. خصائص العينة ونتائج الدراسة.

1.خصائص العينة الدارسة: يتبين من خلال الدراسة المنجزة وحسب توزيع عينة الدراسة من خلال الخصائص الديمغرافية يظهر التحليل التالي المستنبط من الجدول:

الجدول رقم 06: توزيع عينة الدراسة حسب الخصائص الديمغرافية.

المتغير	الفئات والمسميات	التكرار	النسبة المئوية (%)
أ. التخصص العلمي	محاسبة	10	41.7
	مالية	04	16.7
	إدارة أعمال	05	20.8
	اقتصاد	05	20.8
ب. المؤهل العلمي والشهادات المهنية	ليسانس	17	70.8
	ماجستير	06	25
	دكتوراه	01	4.2
ج. المسمى الوظيفي	مدقق خارجي	04	17
	مدقق داخلي	10	41.5
	محاسب بنكي	10	41.5
د. سنوات الخبرة	أقل أو يساوي 5 سنوات	03	12.5
	من 6 إلى 10 سنوات	10	41.7
	من 11 سنة على 20 سنة	10	41.7
	أكبر أو تساوي 21 سنة	01	4.17

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتبين من خلال الجدول النتائج التالية:

أ. التخصص العلمي: إن أعلى نسبة من خلال الجدول 41.7% لتخصص المحاسبة ثم يليها تخصص إدارة الأعمال والاقتصاد بنفس النسبة 20.8%فيما شكلت نسبة تخصص مالية 16.7% وهذا يؤكد على أن أفراد عينة الدراسة مؤهلون للعمل في مجال المعاملات المحاسبية والمالية والبنكية.

ب. المؤهل العلمي: بلغت نسبة الحاصلين على ليسانس 70.8% في حين نسبة المتحصلين على ماجستير 25% أما نسبة الحاملين لدرجة الدكتوراه فيها 4.2% وهذا يدل على أن ارتفاع المستوى العلمي لدى أفراد العينة.

ج. المسمى الوظيفي: يلاحظ من الجدول السابق ان المحاسبين البنكين والمدققين هم الأكثر نسبة.

سنوات الخبرة: يتضح لنا من الجدول ان الفئة من 6 الى 10سنوات والفئة من 10الى 20 سنة هم الأكثر نسبة.

II. اختبار فرضيات الدراسة.

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $0.05 \geq \alpha$ بين تطبيق نموذج القيمة العادلة وزيادة جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الجزائرية: بلغت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتباين لجزء من متغيرات الفرضية الأولى، ويشير الجدول 06 إلى أن متوسطات متغيرات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية تراوحت بين المستوى العالي والمستوى المتوسط، وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين 4.5500 – 2.9667، وجاءت 09 فقرات من تطبيق محاسبة القيمة العادلة بالمستوى العالي جداً من التأثير على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولقد جاءت عبارة " المعلومات المحاسبية المعدة وفقاً للقيمة العادلة تمتاز بخاصية الملائمة" بأكبر متوسط حسابي من حيث التأثير بمقدار4.5500، في حين جاءت 16 فقرة من أتثر تطبيق نموذج القيمة العادلة علة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالمستوى العالي، وجاءت فقرة واحدة بالمستوى المتوسط من التأثير وكانت عبارة الخاصة بموثوقية المعلومات المحاسبية المعدة وفقا لنموذج القيمة العادلة فكانت بأقل متوسط حسابي بمقدار 2.9667 أي بتأثير متوسط.

وتشير النتيجة العامة إلى وجود مستوى عال من تأثير تطبيق نموذج القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وخاصة جعلها أكثر ملاءمة لمتخذي القرارات في البنوك التجارية الجزائرية، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (3.89001) بتأثير عال أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.97066)، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

الجدول رقم 07: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتأثير نموذج القيمة العادلة على الإبلاغ المالي.

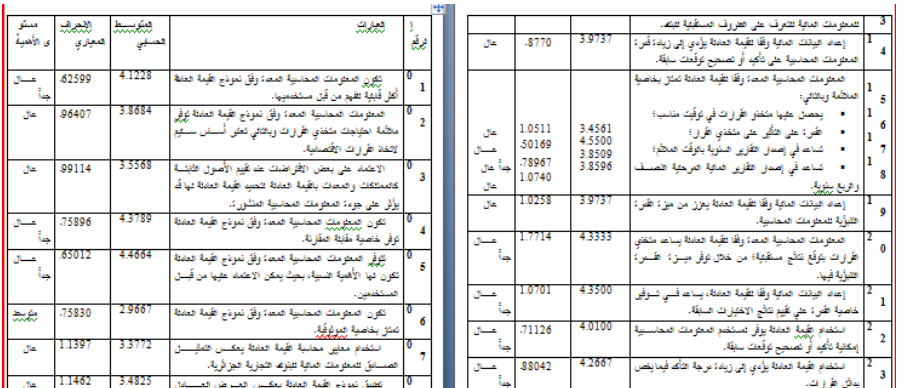

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
01	تكوين المعلومات المحاسبية المعدة؛ وفق نموذج القيمة العادلة أكثر قابلية للفهم من قبل مستخدميها.	4.1228	.62599	هام جداً
02	المعلومات المحاسبية المعدة؛ وفق نموذج القيمة العادلة توفر ملائمة احتياجات متخذي القرارات وبالتالي تعلي أساس سليم لاتخاذ القرارات الاقتصادية.	3.8684	.96407	هام
03	الاعتماد على بعض الافتراضات عند تقييم الأصول الثابتة كالممتلكات والمعدات بالقيمة العادلة التحيز القيمة العادلة لها قد يؤثر على جودة المعلومات المحاسبية المنشورة.	3.5568	.99114	هام
04	تكون المعطيات المحاسبية المعدة؛ وفق نموذج القيمة العادلة توفر خاصية مقبولة المقارنة.	4.3789	.75896	هام جداً
05	توفر المعلومات المحاسبية المعدة؛ وفق نموذج القيمة العادلة تكون لها الأهمية النسبية، بحيث يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين.	4.4664	.85012	هام جداً
06	تكون المعلومات المحاسبية المعدة؛ وفق نموذج القيمة العادلة تمتاز بخاصية الموثوقية.	2.9667	.75830	متوسط
07	استخدام معايير محاسبة القيمة العادلة يعكس التمثيل الصادق للمعلومات المالية لشركة التجارية الجزائرية.	3.3772	1.1397	هام
08	تطبيق نموذج القيمة العادلة يعكس العرض العادل للمعلومات المالية المعدة؛ عن الأحداث الاقتصادية لشركة.	3.4825	1.1462	هام
09	استخدام محاسبة القيمة العادلة يجنب جوهر وحقيقة المعلومات المالية لشركة والمؤثر؛ على قرارات المستخدمين.	4.0088	.72253	هام جداً
10	استخدام نموذج القيمة العادلة يوزر جاذبية المعلومات المالية التي يتم تداولها من قبل شركة.	3.8596	1.0740	هام
11	تكامل محاسبة القيمة العادلة في شركة بالحذر في تداول بعض المعلومات المالية.	3.7281	1.0069	هام
12	يتيكن تطبيق محاسبة القيمة العادلة شركة بالقابلية للمقارنة للمعلومات المالية أكثر من قدرة؛ مالية لشركة.	3.7018	.86146	هام
13	يمكن من خلال نموذج القيمة العادلة القدرة؛ التنبؤية	3.8333	.9399	هام

3	للمعلومات المالية للتعرف على الظروف المستقبلية لشركة.	3.9737		
4	إعداد البيانات المالية وفقا لنموذج القيمة العادلة يؤدي إلى زيادة؛ قدرة؛ المعلومات المحاسبية على تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة.		.8770	هام
5	المعلومات المحاسبية المعدة؛ وفقا لنموذج القيمة العادلة تمتاز بخاصية الملائمة وبالتالي:			
6	• يحصل عليها متخذو القرارات في توقيت مناسب؛	3.4561		
7	• القدرة؛ على التأثير على متخذي القرار؛	4.5500	1.0511	هام
8	• تساعد في إصدار التقارير السنوية بالوقت الملائم؛	3.8509	.50169	هام
	• تساعد في إصدار التقارير المالية المرحلية الخمس وارتباع سنوية.	3.8596	.78967 1.0740	هام جداً هام
9	إعداد البيانات المالية وفقا لنموذج القيمة العادلة يعزز من ميز؛ القدرة؛ التنبؤية للمعلومات المحاسبية.	3.9737	1.0258	هام
20	المعلومات المحاسبية المعدة؛ وفقا لنموذج القيمة العادلة يساعد متخذي القرارات بتوقع نتائج مستقبلية؛ من خلال توفر ميز؛ القدرة؛ التنبؤية فيها.	4.3333	1.7714	هام جداً
21	إعداد البيانات المالية وفقا لنموذج القيمة العادلة، يساعد في توفير خاصية القدرة؛ على تقييم نتائج الاختبارات السابقة.	4.3500	1.0701	هام جداً
22	استخدام نموذج القيمة العادلة يوفر لمستخدم المعلومات المحاسبية إمكانية تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة.	4.0100	.71126	هام جداً
23	استخدام نموذج القيمة العادلة يؤدي إلى زيادة؛ مرجة التأكد فيما يخص بدائل القرارات.	4.2667	.88042	هام جداً
24	استخدام نموذج القيمة العادلة يساعد متخذي القرارات في تقليل مرجة عدم التأكد عند اتخاذهم لقرارات.	3.8333	.90531	هام
25	تحتوي المعلومات المحاسبية المعدة؛ وفقا لنموذج القيمة العادلة على معلومات ملائمة لقرارات.	3.7000	.86940	هام
26	تتفاعل محاسبة القيمة العادلة مع الأحداث غير العادية من خلال تجاوبها معها، وتساعد على توفير المعلومات الضرورية المتعلقة بتلك الأحداث.	3.6316	1.1309	هام
	المتوسط العام	3.89001	.97066	هام

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

ولغايات اختبار الفرضية تم استخدام T-test ، ويوضح الجدول التالي نتائج اختبار الفرضية الأولى:

الجدول رقم 08: نتائج اختبار الفرضية الثانية حسب اختبار T-test

المتغير	t الجدولية	t المحسوبة	Sig	درجات الحرية
جودة المعلومات المحاسبية	1.02	21.147	0.002	47

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول 08 أن قيمة **t** المحسوبة أكبر من قيمة **t** الجدولية عند مستوى ثقة 95 %

(α = 0.05)، كما يلاحظ أن مستوى الدلالة **sig** أقل من 0.05، بناء على ما سبق يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق نموذج القيمة العادلة وزيادة جودة المعلومات

المحاسبية في البنوك التجارية الجزائرية، أي تسهم في زيادة جودة المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الجزائرية.

لا توجد معوقات وصعوبات تحد من تطبيق نموذج القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية: يبين الجدول رقم 08 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتباين لجزء من متغيرات الفرضية الثانية، والمتعلقة بالمشاكل والصعوبات التي تقف عائق في تطبيق نموذج القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية، ويشير الجدول رقم 08 إلى أن متوسطات أهم معوقات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية تراوحت بين المستوى العالي جداً والمستوى العال، وبلغت متوسطاتها الحسابية ما بين 4.7500 – 3.3578، وجاءت 10 فقرة من معوقات ومشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية بالمستوى العالي جداً، ولقد جاءت عبارة "ركود بورصة الجزائر يعتبر من أكبر معوقات استخدام وتطبيق نموذج القيمة العادلة بأكبر متوسط حسابي من حيث التأثير بمقدار4.7500، في حين جاءت بقية الفقرات من أهم مشاكل تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية بالمستوى العالي من التأثير وكانت عبارة الخاصة بـ " إمكانية التلاعب في البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة بسبب افتقارها إلى الموضوعية والإثبات المادي في الحسابات.". بأقل متوسط حسابي بمقدار 3.3578أي بتأثير عال.

وتشير النتيجة العامة إلى وجود مستوى عال جداً من تأثير لوجود ما شكل في تطبيق نموذج القيمة العادلة في البيئة الجزائرية بصفة عامة والبنوك التجارية الجزائرية بصفة خاصة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للمجموع العام (4.07309) أما الانحراف المعياري فقد بلغ (0.75421)، وهذه القيمة المنخفضة تشير إلى أن إجابات عينة الدراسة متقاربة ومتشابهة إلى حد ما.

الجدول رقـــم 09: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لصعوبات تطبيق نموذج القيمة العادلة.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية
27	هناك صعوبة بالغة في تطبيق نموذج القيمة العادلة وهذا ما يؤدي إلى الكثير من اللبس والغموض في التطبيق العملي.	4.5512	.50691	عال جداً
28	في غياب السوق الكفء فإن إشكالية نموذج القيمة العادلة هو التقييم على أساس التقديرات الشخصية للقيمة العادلة.	4.4000	.64309	عال جداً
29	لا تساعد القيمة العادلة في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية التي يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها.	4.1167	.95831	عال جداً
30	إمكانية التلاعب في البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة بسبب افتقارها إلى الموضوعية والإثبات المادي في الحسابات.	3.3578	.99740	عال
31	صعوبة الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة وبصفة خاصة البيانات التي تمت تسويتها طبقًا لعوامل التضخم.	3.7499	.43718	عال
32	عدم وجود إلزام باستخدام القيمة العادلة والتوقف عن استخدام التكلفة التاريخية في إعادة التقييم في البنوك التجارية الجزائرية.	4.4167	.76561	عال جداً
33	ضرورة توفر شروط السوق الكفي أو التام حتى يتم التطبيق الدقيق للقيمة العادلة.	3.5167	.79173	عال
34	تعدد وتشتت بنود الإفصاح المتعلقة بالأوراق المالية والتي تنص عليها معايير محاسبة القيمة العادلة.	4.2170	.70712	عال جداً
35	ركود بورصة الجزائر يعتبر من أكبر معوقات استخدام وتطبيق نموذج القيمة العادلة.	4.7500	.43667	عال جداً
36	عدم وضوح متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للإفصاح عن القيمة العادلة.	3.7242	1.0310	عال
37	رسوخ مبدأ التكلفة التاريخية لدى المستخدمين في البنوك التجارية الجزائرية وصعوبة استبداله بمبدأ جديد.	4.3201	.83709	عال جداً
38	صعوبة تحديد قيمة عادلة لمعظم القروض والتي غالبا ما تكون وحيدة القيمة و لها نفس شروط الائتمان.	4.1132	.71507	عال جداً
39	سرعة التغيرات التي تتعرض لها الأصول الثابتة كالمعدات يصعب من تقييمها وفقًا لنموذج القيمة العادلة.	3.5001	.98810	عال جداً
40	الاعتماد على أسعار الأدوات المالية المتشابهة أو رأي خبير في تقدير القيمة العادلة لبعض الأصول كالأراضي والمباني يمكن من الحد من معوقات تطبيق نموذج القيمة العادلة.	4.2897	.74372	عال جداً
	المتوسط العام	4.07309	.75421	عال جداً

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

وبهدف اختبار الفرضية الثانية، وللتحقق من الدلالة الإحصائية للنتائج أعلاه، تم استخدام اختبار (Wilcoxon)، حيث كانت نتائج الاختبار على النحو التالي:

الجدول رقم 10: نتائج اختبار الفرضية الثانية باستخدام اختبار (Wilcoxon)

الفرضية	n	w	w α	T+	نتيجة الاختبار
الفرضية العدمية الثانية	47	664	33.2	28.2	**رفض الفرضية**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

تم إجراء الاختبار عند درجة ثقة 95 % وبمستوى معنوية ($\alpha = 0.05$).

قاعدة القرار: إذا كانت $T+ < w\ \alpha$ ترفض الفرضية العدمية؛

وإذا كانت $T+ > w\ \alpha$ تقبل الفرضية العدمية.

من الجدول رقم 10، يتضح أن قيمة $w\ \alpha$ أكبر من قيمة +T، مما يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، أي أن هناك قناعة كبيرة لدى القائمين على العمل المحاسبي في البنوك التجارية الجزائرية بوجود معوقات وصعوبات تحد من تطبيق نموذج القيمة العادلة رغم أنها تزيد من جودة المعلومات المحاسبية.

الخاتمة

يتزايد الاتجاه العالمي نحو إستخدام تقديرات القيم العادلة خاصة في المحاسبة عن الاستثمارات(الموجودات) المالية، ولذلك استهدفت الدراسة الحالية دراسة انعكاسات تطبيق نموذج القيمة العادلة على الإبلاغ المالي والخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث في الإطار النظري– بالإضافة إلى ما ورد في المقدمة – بتقييم اتجاهات التطور في استخدام تقديرات القيم العادلة في إعداد البيانات المالية بشأن الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح، وتحديد معوقات تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية، فضلا عن القيام بأجراء دراسة ميدانية من خلال استبيان وزع على عينة من العاملين في البنوك التجارية الجزائرية والمدققين فيها والمدققين الخارجين.

1.نتائج الدراسة: خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إن استخدام محاسبة القيمة العادلة يؤدي إلى سلامة الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم والتقارير المالية؛
- يؤيد القائمون على العمل المحاسبي في البنوك التجارية الجزائرية بشكل كبير تطبيق محاسبة القيمة العادلة؛

- يساهم نموذج القيمة العادلة في جعل المعلومات المحاسبية أكثر ملاءمة لمتخذي القرارات في البنوك التجارية الجزائرية، حيث تحتوي المعلومات المحاسبية المعدة وفقا للقيمة العادلة على معلومات ملائمة للقرارات، وتعمل على زيادة درجة التأكد وتقليل درجة عدم التأكد فيما يخص بدائل القرارات، إضافة إلى أن إعداد البيانات المحاسبية وفقا للقيمة العادلة يعزز من ميزة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية؛
- إن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية يؤدى إلى إظهار نتائج كانت أكثر واقعية حول إظهار الأداء المالي للشركات فضلا عن أثرها في إضفاء الثقة على القوائم المالية؛
- افتقار البيانات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة إلى الموضوعية والإثبات المادي وإمكانية التلاعب في الحسابات؛
- صعوبة الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة وبصفة خاصة البيانات التي تمت تسويتها طبقا لعوامل التضخم؛
- تعدد وتشتت بنود الإفصاح المتعلقة بالأوراق المالية والتي تنص عليها معايير المحاسبة الدولية؛
- توجد يؤثر تطبيق نموذج القيمة العادلة بشكل إيجابي على خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية الواردة في الإبلاغ المالي؛
- هناك تفاوت في الاهتمام بمحاسبة القيمة العادلة خاصة من الجهات المسئولة عن مراجعة البيانات المالية في الدول العربية قبل إصدارها في التأكيد من كفاية الإفصاحات والتزام المؤسسات بقواعد الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية؛
- لقد تبنى النظام المحاسبي المالي في الجزائر مفهوم القيمة العادلة " القيمة الحقيقية" لكن يبقى تطبيق محاسبة القيمة العادلة صعب جداً في ظل البيئة المحاسبية الحالية التي تعمل فيها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية؛
- بالنسبة للبنوك التجارية الجزائرية غياب التعليمات الصادرة عن البنك المركزي الجزائري التي تلزمها بتطبيق بالمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والخاصة بتطبيق القياس والإفصاح بالقيمة العادلة.

2.توصيات الدراسة: وفي ضوء النتائج والاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة؛ يوصي الباحث بالآتي:

- مراعاة تطور متطلبات متخذي القرارات من المعلومات المستخرجة المعدة وفقا للأساليب الملائمة لترشيد عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية في البنوك التجارية الجزائرية؛
- العمل على زيادة نسبة الوعي للعاملين في البنوك التجارية الجزائرية فيما يتعلق بمعايير محاسبة القيمة العادلة وبمعايير الإبلاغ المالي الدولية و قواعد الإفصاح الواردة فيها؛ من خلال ورش العمل والدورات والندوات العلمية التي تعنى بهذا الموضوع، وتشجيع هذه الأطراف على متابعة معايير الإبلاغ المالي الدولية بشتى الوسائل المتاحة؛
- توفر قوانين وتشريعات تساهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة، وذلك للأخذ بروح نص المعيار وليس بنصه المجرد فقط.
- ضرورة ترسيخ مفهوم تطبيقات محاسبة القيمة العادلة وخصائصها وطرق قياسها لدى العاملين في مجال المحاسبة عن الأدوات المالية؛
- لابد من تحقيق أهداف البيانات المالية بشكل أفضل من خلال زيادة مستوى الإفصاح الفعلي بشكل عام، عن طريق تحسين نسبة الالتزام بقواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة بشكل خاص:

✓الموجودات المالية والمطلوبات المالية؛ الاستثمارات العقارية؛

✓مخاطر الأدوات المالية؛ محاسبة التحوط؛ الموجودات غير الملموسة، والموجودات الأخرى.

- العمل على ترسيخ ثقافة محاسبة القيمة العادلة من خلال إصدارا لدول العربية معيار خاص بذلك يتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية، بحيث تتضمن تحديد طرق واضحة حول آلية قياس القيمة العادلة للاستثمارات المالية ، وذلك أسوة بالدول العربية مثل مصر والسعودية؛
- ضرورة التأكيد للبنوك التجارية الجزائرية من خلال البنك المركزي الالتزام بقواعد الإفصاح التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية بصفة عامة ومحاسبة القيمة العادلة بصفة خاصة؛

- توجيه البحوث والدراسات لتناول هذا الموضوع في ظل ندرة الدراسات التي تناولت محاسبة القيمة العادلة؛
- إجراء مزيد من البحوث حول سبل تفعيل تطبيق محاسبة القيمة العادلة في البنوك التجارية الجزائرية لتكون قادرة على توفير المعلومات التي تؤهلها للمنافسة العالمية ومواجهة التحديات المستقبلية

المراجع والهوامش:

1. اسانيوس، بدر نبيه، **" أساليب المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية"**، مجلة المال والاقتصاد، العدد الثاني أغسطس،2002. خالد عبد الرحمان جمعة يونس، "**أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عائد الأسهم** "، مذكرة ماجستير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، فلسطين،2011.

2. سيد عبد الفتاح صالح حسين، **تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية**، "**مجلة الفكر المحاسبي**"، جامعة عين شمس، مصر، العدد الثاني، ديسمبر 2009.

3. الطاهر لطرش، **الاقتصاد النقدي والبنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.

4. نعيم سابا خوري، "**القيمة العادلة والنمو الاقتصادي**"، جمعية المحاسبين القانونيين بالتعاون مع اتحاد المحاسبين والمراجعين العرب، "**المؤتمر العلمي المهني السابع**"، الأردن، أيام 14/13 أيلول 2006.

5. Sterling Robrt R, "**Decision Oriented Financial Accounting** ", Accounting and Business Research, 1972.

6. Sterling Robrt R, "**Relevont Financial Reporting in an Age of Price Chonges** ", The Journal of Accountancy, Vol 139, Issue2, 1975.

7. www.asca-sy.com
8. www.echoroukonline.com
9. www.focusifrs.com
10. www.gccaao.org
11. www.iasplus.com
12. www.ifac.org
13. www.aicpa.org American Institute of Certified Public Accountants.
14. www.fasb.org Financial Accounting Standards Board.
15. www.iasb.uk International Accounting Standards Board.